



التاريخ : الجمعة, 20/06/2008

افتحوا الطريق أمام المرأة

كم سعدت بتلك الدعوة لحضور افتتاح أعمال المؤتمر العام الثاني لاتحاد نساء اليمن المنعقد في الفترة من 16 إلى 17 يونيو/حزيران الجاري، وانعقاد المؤتمر من الناحية التنظيمية والإدارية أمر جميل ومستحب آخذين بعين الاعتبار التعامل مع القوانين المنظمة لهذه الاتحادات والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع اليمني في الالتزام بعقد الاجتماعات والدورات.. الخ، لهذا نسجل شكرنا الكامل لقيادة الاتحاد النسائي الحالية والقادمة على احترام القوانين والنظام الأساسي للاتحاد.

وكشخص فإنني لا أخفي انحيازي الكامل لشقائق الرجال، ومع زملاء لي دفعنا ثمن ذلك الموقف، ولكنه والحمد لله، يحيط بي من بناتي وبنات إخواني وأهلي ست طبيبات اختصاصيات وعشرات من الخريجات من الأولاد والأحفاد وزوجات الأولاد وأنا فخور بهن، وأستمد ذلك من حب المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لفاطمة الزهراء، ومن افتخار الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود بأخته نورا، ومن أروى وبلقيس والعممة نور بنت العفيف وغيرهن من عظيمات النساء.

مع محطة انعقاد هذا المؤتمر النسائي في ظل هذه الأوضاع والتطورات يطرح السؤال التالي: ما هي نسبة ما تم تحقيقه من حقوق للمرأة اليمنية منذ قيام الوحدة المباركة حتى الآن في حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها نصف المجتمع الآدمي الإنساني كأم وأخت وزوجة وبنت وباعتبارها الركيزة الأولى للأسرة؟

لقد أعطى اليمن المرأة حقاً دستورياً بعد ذلك النضال الشاق للثورة اليمنية 26 سبتمبر/أيلول و14 أكتوبر/تشرين الأول، واعترفت الجمهورية اليمنية بفضل تحقيق الوحدة اليمنية بحقوق المرأة، ولكن يبقى السؤال: هل تطابقت النصوص مع الواقع؟

ينص الدستور اليمني في المادة 40 على أن: "المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، وتنص المادة 41 من الدستور نفسه على أن "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

نعلم أين نعيش وفي أية علاقات وثقافة تقوم بين الرجل والمرأة وبخاصة في ظل ذلك المناخ الذي تسيطر فيه

"الأثنية الذكورية" في مركزها المطلق حول ذاتها والجانب الانفعالي الوجداني المنغلق على نفسها وفي حب التملك والرغبة في التملك، والذي هو النمط الغالب في الشخصية والسلوك الذكوري في مجتمعاتنا بحكم العلاقة الإقطاعية الرأسمالية التي تحولت إلى علاقة غزو وسيطرة على هذا "المخلوق"، وعلى هذا الحب الذي وهبه الله سبحانه وتعالى بين الرجل والمرأة.

إن حياة المرأة في اليمن لم تشهد أي تقدم كبير، وما زال عمل المرأة في مؤسسات الدولة والسلطات الرئاسية والتنفيذية والقطاع العام والخاص والمختلط يمثل نسبة ضئيلة من أعداد الرجال في المرافق، وما زالت المرأة تعاني الأمية بأرقام مخيبة للأمل، والتحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي لم يتجاوز نسبة الـ40%.

وحول عمل المرأة في الأحزاب التي تهتم فقط بالمرأة بشكل موسمي ومرتبطة بالمصالح الانتخابية للأحزاب، ورغم أن أعداد نساء هذه الأحزاب تتجاوز الـ50%، إلا أنها لم تحظ بأي اهتمام أو تواجد سياسي إلا في خمسة أحزاب من بين 22 حزباً وتكويناً سياسياً تعمل في اليمن.

أما صور وأشكال العنف التي تمارس ضد المرأة في اليمن، فإن البيئة القبلية والعلاقات والتنشئة الاجتماعية والخلافات الأسرية والزواج المبكر ووفاة رب الأسرة والفقر من أهم أسباب العنف الاجتماعي ضد المرأة.

ولا تزال المرأة تعاني العديد من المعوقات المختلفة، كنظرة المجتمع والأسرة وعدم توفر البنية الأساسية ووجود فجوة بين ما تفرضه النصوص القانونية من حقوق المرأة والواقع التطبيقي لها.

من هنا يجب أن نقر أن حقوق المرأة ودورها لا يمكن للاتحاد النسائي أو لحزب أو منظمة أن يحلها، فالمسألة أيتها السيدات وأيها السادة تتطلب من الدولة ومن الأحزاب ومن المجتمع ابتداء من الأسرة الاعتراف بحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لا أحد ينكر أن اليمن على الأقل في محيطه قد خطا خطوات في هذا المجال قياساً بما كانت عليه المرأة في العهد الإمامي وبوجود وزيرتين في الحكومة، واللتين أتمنى عليهما أن تحققا نقاطاً مهمة لمصلحة حقوق المرأة في اليمن.

وبغض النظر عن سيادة الحجاب، والتي أصبحت مشكلة في تركيا، فإننا بالنسبة لليمن يهمننا أن تكون شقيقاتنا وبناتنا يعكسن في دورهن القادم، سواء كن محجبات أو سافرات ما قاله المثل الصيني "لا يهمني شكل القطة أكانت بيضاء أو سوداء، المهم أن تأكل الفأر".

لا يريد أحد في ظل هذه التحديات بنمو السكان الخرافي وارتفاع أسعار المواد الغذائية الجنوني وقلّة الموارد والمساعدات الإنسانية، أن يكون نصف المجتمع كسيحاً وعاطلاً ومنتظراً في البيت يبحث عن لقمة العيش.

إن دعم اتحاد النساء واتحاد العمال والفلاحين والمزارعين والطلبة وكافة المنظمات الجماهيرية يكمن في إعطائها الحرية لتلعب أدوارها الوطنية لمواجهة الدعوات المذهبية والطائفية والافتصالية، شرط أن تتوقف تدخلاتنا الشخصية وتسلطاتنا الآتية.

* مستشار الرئيس اليمني

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر © 2008